قرر احالة الملاحظات إلى لجنة «الحساب الختامي» وديوان المحاسبة لاعداد تقرير حولها

المجلس استعرض الحالة المالية للدولة بسرية

■ رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي في قضية نيابة الاعلام والمقيدة جنح المباحث الالكترونية

الغانم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الحضور

تصوير: صالح محمد

■ عبدالصمد: مجلس الامة فعل اداة رقابية غير مسبوقة تمثلت في مناقشة تقارير ديوان المحاسبة

كتب عمر الرشيدي

وافق مجلس الامة في جلسته التكميلية امس في مداولتين اولى وثانية على ثلاثة اقتراحات بقوانين بشان اضافة فقرات جديدة الى عدد من المواد من القانون رقم (35) لسنة 1962 في شان انتخابات اعضاء مجلس الامة.

وجاءت نتيجة التصويت على المداولة الثانية بموافقة 40 عضوا وعدم موافقة ثلاثة اعضاء من اجمالي الحضور 43 عضوا.

وكان عدد من النواب قد تقدموا بثلاثة اقتراحات باضافة فقرة جديدة على المادة (2) والمادة (31) من القانون رقم (35) لسنة 1962.

وكان المجلس عقد جلسة سرية بناء على طلب الحكومة لمناقشة وعرض الحالة المالية للدولة.

وقال رئيس مجلس الأمة الغانم بعد استئناف عقد مجلس الامة جلسته التكميلية امس ان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة انس الصالح عرض الحالة المالية للدولة عن الميزانية المنتهية في مارس 2016 ثم تحدث النواب حول الموضوع.

وذكر انه بعد انتهاء المناقشة قرر المجلس احالة الموضوع والمناقشات والملاحظات الى لجنة الميزانيات والحساب الختامي والى ديوان المحاسبة لاعداد تقرير موضوع خلال ثلاثة اشهر واحالته الى لجنة الميزانيات.

ووافق المجلس على رفع الحصانة النيابية عن النائب الدكتور عبدالحميد دشتي وذلك في القضية رقم 533 / 2016 حصر نيابة الإعلام والمقيدة برقم 449 / 2016 جنح المباحث الالكترونية.

وجاءت نتيجة تصويت رفع الحصانة النيابية بموافقة 37 عضوا من اصل حضور 42 عضوا.

وكان استعرض عدد من مسؤولي ديوان المحاسبة في جلسة مجلس الأمة التكميلية أمس تقرير الديوان عن النتائج الرقابية للسنة المالية «2014-2015».

واستهل التقرير بذكر الملاحظات على الوزارات والادارات الحكومية التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة والتي بلغ عددها للسنة المالية المذكورة 28 وزارة وإدارة حكومية.

وحول ابرز الملاحظات المتعلقة بهدر المال العام بالوزارات والإدارات الحكومية افاد التقرير بأن تحمل الميزانية العامة اعباء مالية من دون وجه حق منها مبالغ سددت دفعات للاكاديمية الطبية المبرم معها اتفاقية تطوير وتحسين الخدمات الطبية بمستشفى الرازي للعظام على الرغم من عدم تنفيذ العديد من الالتزامات التعاقدية.

وقال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب عدنان عبدالصمد ان مجلس الامة فعل اداة رقابية غير مسبوقة تمثلت في مناقشة تقارير ديوان المحاسبة بشان الحسابات الختامية للجهات الحكومية في جلسة عامة.

واعتبر النائب عبدالصمد في كلمة له في مستهل مناقشة عرض ديوان المحاسبة لاهم ملاحظاته بشان الحسابات الختامية ان الجلسة «امتداد للجلسة التاريخية الاولى في دور الانعقاد الماضي التي اتت اكلها بشكل نسبي من خلال ارتفاع ملحوظ في مستوى تصويب الملاحظات وفق المتطلبات الرقابية».

واكد ان الهدف عرض ملاحظات ديوان المحاسبة «عرض لمكامن الخلل في الميزانية لاستكشاف او تفعيل اليات رقابية جديدة تتمتع بالمرونة التي لا تعطل الاعمال وبالذكاء الذي يسعى للوقاية من وقوع المخالفات قبل ان يسعى لمعالجتها».

وفيما يلي نص الجلسة:

افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة عند الساعة 11.15 وتلا الامين العام اسماء الحضور من النواب والوزراء

اعتذر عن عدم الحضور الى جلسة اليوم كل من :وزير الخارجية ،وزير الدفاع،وزير البلدية ،احمد لاري ،وزير الصحة ،روضان الروضان

وزير العدل :تم التوافق بين رئيس مجلس القضاء الاعلى وبين الحكومة على قوانين السلطة القضائية وذلك في جلسة مارثونية امتدت الى الساعات الاولى من صباح اليوم ..وهذا المجلس مجلس انجازات ولقد كسرنا العصي التي يحاول البعض وضعها في الدولاب

انتقل المجلس إلى مناقشة بند الأوراق والرسائل الواردة المدرج على جدول الأعمال والمؤجل من جلسة يوم الأحد الماضي.

الرسائل المنظورة اليوم في بند الاوراق والرسائل الواردة

-1رسالة من النائب عادل مساعد الجار الله يطلب فيها العرض على المجلس لاتخاذ ما يراه حيال اقتراح بقانون تقدم به بشأن تعديل بعض احكام القانون٣٥ لسنة ١٩٦٢ في شان انتخابات اعضاء مجلس الامة وقد تمت احالة هذا الاقتراح بقانون الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية بتاريخ ٢٤/ ١/ ٢٠١٦ ورغم انقضاء خمسة اشهر على ادراجه على جدول اعمال اللجنة الا انه لم يتم دراسته واتخاذ اي اجراء بشانه

رسالة من النائب عبد الله معيوف في شان عدم تلقيه الاجابة عن الاسئلة التي وجهها الى وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية

المعيوف :وزير العدل قاعد يزور وما يقول الصدق واذا وزير نائب وقاسم على احترام الدستور والقانون ويزور بكلامه يقول سلمت الاجابة وهو ما سلم ...ليش ما بيي وزير العدل يجاوب شنو خايف الكويت كلها تعلم ان وزير العدل قاعد يعين ويربي مفاتيح انتخابية ..ومن حقي اسأل وغصب عن وزير العدل يجاويني وفق الدستور والقانون انا سالته عن توقيف الشيخ عثمان الخميس وعن محامي لبناني من حزب الله جاء الكويت وتراقع عن خلية العبدلي...لا تقبل بان يدلس علينا وزير العدل ولا نقبل بهذا الكذب

وزير العدل :بخصوص الرسالة الواردة قدمنا جميع الاجابات للنائب على اسئلته وانا قبل ان اكون وزيرا فانا نائب واقدر دور النائب واسئلته البرلمانية ..وافتخر ان يكون التعيين في كل الدوائر للشعب الكويتي والفخر بالكفاءات

عبد الله معيوف :هذه البلطجة علي منو تنطلي

الرئيس الغانم :ابو فواز(يقصد عبد الله المعيوف) ارجوك انا طلبتك

المعيوف :اسف اسف التسويف كلمة زينة .. ميكانيكي في وزارة الداخلية يتعين وكيل في قصر العدل فهل هذه كفاءات التي يقصدها وزير العدل

وزير العدل :اصول الممارسة البرلمانية الارتقاء بالخطاب لان الكويت كلها قاعدة تطالعنا وارجوا شطب الكلمات واقول اللهم اني صائم

عبد الله الطريجي:اشكر وزير الداخلية الذي تصدى لاحد الوافدين في الايام الماضية عندما حاول شق الوحدة الوطنية للشعب الكويتي ..وبالنسبة لرسالة الاخ عبد الله معيوف فان ما يفصل بيننا وبين الحكومة هو الدستور والقانون وعلي وزير العدل ان يبين لنا ان ما جاء في رسالة النائب عبد الله معيوف غير صحيح ..وعلي رئيس مجلس الامة ان يوصل رسالة الى سمو رئيس الوزراء هل سيظل الوزراء في اماكنهم خاصة وان الانتخابات قربت وما بقي لها سوي سنه ويجب ان تكون فرص النواب جميعا متساوية ..وخطير جدا ما يتردد بان الوزراء يستغلون مناصبهم لاجل مفاتيحهم الانتخابية بعض الوزراء يعينون اهلهم وجماعتهم ومفاتيحهم الانتخابية ..يجب ان توصل رسالة الى رئيس الحكومة وان يوقف هذا العبث في نقل نقل اسماء عوائل من دائرة لاخري لاجل التصويت في الانتخابات

فيصل الدويسان :من حق الوزير ان يتمسك بلاءات معينة في اجاباته على الاسئلة النيابية وفق حكم المحكمة الدستورية

ويحدث ان يتعسف النواب في توجيه اسئلتهم البرلمانية وبعض الاسئلة غير مجدية للنائب فقط يسال لاجل السؤال وقد سبق وان ارسل بعض الوزراء الاجابة على الاسئلة البرلمانية في كارتين ..يجب وضع اليه وضوابط واضحة بالنسبه لتعيينات القياديين فلا يعقل تعيين ولدنا وربعنا ومن يصب القهوة في الديوانية او يلعب الكوت

صالح عاشور :يجب على رئيس الوزراء الوقوف عند قضية توزير النواب فالتوسع في توزير النواب ثبت فشله وبعد التحرير كانت هناك حالة استثنائية وتم توزير ٦ نواب وللاسف ثبت ان توزير النواب ليس في مصلحة البلد خاصة وانه يري فقط مصالحة الشخصية ومصالح قواعده الانتخابية ..ويكون الوزير معرضا امام ضغط الناخبين خاصة واننا بلد صغير فلماذا نكرر هذه التجربة الفاشلة وهذا يعني اننا ما نبي مصلحة البلد ونبي نفشي الفساد ..كثير من النواب ما لديه الرغبة في دخول الانتخابات مرة اخري ممكن ان يكون الوزير منهم ويجب علي وزير العدل ان ينتبه ما ذكره الاخ عبد الله معيوف ..وقدمنا قانونا للتعيين في الوظائف والمناصب القيادية لكن الحكومة ما تبي هذا القانون تريد الوضع علي ما هو عليه من حيث المحسوبية والترضيات

يوسف الزلزلة :التاخير في الرد علي الاسئلة البرلمانية يعني عدم التعاون واتمني من اعضاء الحكومة الالتزام باللائحة التي تلزمهم بالرد في الوقت المحدد والوزراء الذين لا يلتزمون بالرد علي الاسئلة النيابية يعدون علي الاصابع ..وليس هناك حجة لاي وزير بان يقدم الاجابات المطلوبة حتي ولو احتاج وقتا اضافيا لاعداد الاجابات

.ورئيس مجلس الامة مسؤول ان يبلغ رئيس الحكومة بان بعض وزرائه لا يقوم بالرد علي الاسئلة البرلمانية ..وبامكاننا ان نصعد الوزراء واحدا واحدا المنصة ولكن هذا ليس بحل وفي النهاية اذا لم نجد بدا من تقديم عدم تعاون من الحكومة مع المجلس

الرئيس الغانم يرفع الجلسة ربع ساعة للصلاة

الرئيس الغانم يستانف عقد الجلسة

يوافق المجلس علي الغاء بند الاسئلة والدخول في عرض ديوان المحاسبة بشان الحسابات الختامية

سمو الشيخ جابر المبارك في حديث مع الشيخ محمد الخالد بحضور الجراح

والنائب الكندري يطبع قبلة على جبين سموه

عدنان عبد الصمد (رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي):هذه الجلسة استكمال للجلسة المنعقدة في الدورة السابقة والخاصة بعرض ديوان المحاسبة لملاحظاته علي الحسابات الختامية لبعض الجهات الحكومية..مجلس الامة فعل اداة رقابية غير مسبوقة عندما سمح لديوان المحاسبة مناقشة الملاحظات علي الجهات الحكومية في جلسة علنية غير مسبوقة .. سابقا كانت معالجة الحسابات ٤٨٪ ووصلت حاليا الي ٥٢٪ وهذه الجلسة ليست لاقتناص الاخطاء ..عدم التوازن بين الايرادات والخدمات في بعض الجهات بالرغم من وجود قاعدة عامة لكنها غير مطبقة ..تنامي مصروفات الميزانية للدولة ٩٩٣٪ وارتفاع اسعار النفط هو من شجع زيادة المصروفات وبدون ضوابط ..وعدم فاعلية كثير من مجالس ادارات الجهات الحكومية بسبب عدم تفرغ اعضاء مجلس الادارة وادي الي اتخاذ قرارات بطريقة تمريرية وعدم بذل الجهود الكافية بالرغم من حصولهم علي المكافات والامتيازات المالية الكبيرة وخير دليل التنازع بين هيئة الطرق مع وزارتي الداخلية والاشغال حيث مازالت اختصاصات هيئة النقل مسلوبه منها...سعر المتر في املاك الدولة انخفض من ٢٥ دينارا للمتر الواحد الي ٢٥٠ فلسا ،وهذا الانخفاض مستغرب فلصالح من تم ذلك ؟..لابد من تفعيل عنصر المحاكمات التاديبية التي اقرها المجلس ،وهناك عقبات حكومية تعرقل اقرار هذه المحاكمات التاديبية ..وهناك فكرة لعقد ورشة عمل لبحث وسائل تعديل قواعد اعداد الميزانية فما نراه هو غياب الرؤية الاستراتيجية للرؤية المالية..كذلك ندرس اقتراح بقانون بان مهمة تعيين مكاتب التدقيق الخارجية توكل الي ديوان المحاسبة ..وايضا مخرجات التعليم في الكويت اصبحت دون مستوي الطموح في ظل انفاق الميزانيات المليارية علي قطاع التعليم

...معايير التوظيف في الكثير من الجهات التي لا تعتمد علي قواعد ديوان الخدمة يعتمد علي المقابلة الشخصية التي تصل الي ٧٠٪وهذا ما حدث اخيرا في مسابقة هيئة الخبراء.. عنصر المقابلة الشخصية في مجلس الامة يعادل ١٠٪ فقط والباقي موزع علي الشهادات والخبرات وغيره ..ميزانية السنة الجديدة لم يوضع مبلغ العجز الاكتواري فيها بسبب اختلاف طريقة الحسبة هل يتم بالطريقة المفتوحة او المغلقة ولا نريد ان يكون العجز الاكتواري غطاء لاي خسائر استثمارية مستقبلا

رئيس ديوان المحاسبة بالانابة عادل الصرعاوي :نلتقي اليوم في لقاء تاريخي لمناقشة الحسابات الختامية مع مشروع الميزانية ..واقدم الشكر للجنة الميزانيات علي هذا الانجاز الاستثنائي ..الديوان تلمس مواقع ايجابية كثيرة وتفاعلا جديا ببعض الجهات وبدات هذه الجهات تعالج وتتجاوز ملاحظات الديوان وفي المقابل مازالت هناك جهات لا تزال مكانك راوح ..نحن مسؤولين عن امانة الاجيال في الحفاظ علي المال العام وهذا هاجس للجميع وننشد تفعيل ديوان المحاسبة في المرحلة القادمة.

وكيل ديوان المحاسبة اسماعيل الغانم :هناك زخم عمل ونحن في ديوان المحاسبة نكرر اننا شركاء ورقباء ونجاح اي مؤسسة حكومية نجاح لنا والاخفاق هو اخفاق للوطن جميعا

ذكر ديوان المحاسبة في تقريره ان استمرار بعض المبالغ من الايرادات المستحقة عن الخدمات التي تقدمها بعض الوزارات والادارات الحكومية او مقابل استغلال مرافقها دون تحصيل بلغ 510.0 مليون دينار

بينما استمر تضخم ارصدة المبالغ المقيدة بحسابي العهد مبالغ تحت التحصيل والديوان المستحقة للحكومة بالعديد من الجهات وبلغت نحو 1.893 مليار دينار كويتي في نهاية السنة المالية 2014 / 2015

وحرمان الخزانة العامة من قيمة غرامات واجبة التحصيل لتراخي بعض الجهات الحكومية في فرضها او تاجيل احتسابها او عدم اثباتها بالسجلات جملة 77.5 مليون دينار كويتي تركزت في وزارة الاشغال العامة بقيمة 52.5 مليون دينار كويتي

وذكر ديوان المحاسبة في ملاحظاته وجود تلاعب في فواتير مصروفات العلاج بالخارج للمكتب العسكري الكويتي في لندن لمطالبات مالية من قبل المستشفيات بقيمة 36.0 مليون جنية استرليني

واشار الى ضعف الرقابة الداخلية علي المبالغ المحولة كدفعات للمكاتب الثقافية بالخارج والبالغ جملتها 10.0 مليون دينار كويتي

ولفت الي عدم احكام الرقابة علي صرف 28.0 مليون دينار كويتي تكاليف العلاج والمخصصات المالية للمرضي الوافدين

وبين ديوان المحاسبة في ملاحظاته ان «هناك شبهة تسهيل اعمال الاستيلاء علي اموال مؤسسة الموانئ الكويتية من بعض موظفيها لصالح اطراف خارجية حيث بلغ حجم المبالغ المسحوبة 20.8 مليون دينار كويتي في الفترة من مايو ٢٠٠٤ الي مارس ٢٠١٣».

وتطرق إلى» تحميل الميزانية العامة اعباء مالية دون وجه حق بلغ ما امكن حصره منها ما يعادل 3.0 مليون يورو نتيجة سداد دفعات للاكاديمية الطبية المبرم معها اتفاقية بشان تطوير وتحسين الخدمات الطبية وبمستشفي الرازي علي الرغم من عدم تنفيذ العديد من الالتزامات التعاقدية ».

واشار الى»اتلاف وسرقة المدارس الجديدة والمنفذه من قبل وزارك الاشغال العامة بمنطقة الخيران السكنية بسبب الاهمال» ، لافتا الي» عدم الاستفادة من المبالغ المصروفة لانشاء فصول دراسية بمنطقة الاحمدي التعليمية نتيجة عدم ايصال التيار الكهربائي لمدة ٤ سنوات».

وقال الديوان:»تكررت الملاحظات في هدر المال العام في وزارات الصحة والاشغال والكهرباء والمواصلات والداخلية والمالية والنفط والتربية».

المجلس يوافق على تعديل قانون 47 لسنة 93 بشان الرعاية السكنية في المداولتين ويحيله الى الحكومة

وزير الإسكان ياسر أبل: توقيع عقد البنية التحتية لأكبر مدينة سكنية في الكويت وهي المطلاع في 30 الشهر الجاري

المجلس يوافق على عقد جلسة عادية يوم ٣ يوليو وقد يكون بعده جلسة فض دور الانعقاد

رمضان
التجاري

المسابقة الثقافية لمحافظة العاصمة لعام ٢٠١٦ بالتعاون مع البنك التجاري الكويتي وصحيفة الصباح

كوبون اليوم السادس عشر

كم عدد السجدات في القرآن الكريم ؟

١ – ٢٠ سجدة

٢ – ٢٥ سجدة

٣ – ١٥ سجدة

رقم الإجابة الصحيحة

( )

الاسم : .....

تلفون : .....

الرقم المدني : .....

شروط المسابقة

- يحق للمواطنين والمقيمين المشاركة في هذه المسابقة ولا يحق الاشتراك لموظفي محافظة العاصمة واقاربهم.
- القيمة الاجمالية للجوائز تبلغ الفين وخمسمائة دينار كويتي (٢٥٠٠) د.ك وهي عبارة عن جوائز نقدية توزع على العشرة الأوائل على النحو التالي: ٥٠٠- ٤٠٠- ٢٥٠- ٢٠٠ - ١٥٠ - عشرة جوائز بقيمة ١٠٠.
- ينشر كوبون المسابقة يوميا طيلة شهر رمضان (٣٠) سؤال ، وتشترط ان تكون الاجابة صحيحة على الكوبون الاصلي للمسابقة.
- يدخل اسم المتسابق السحب مرة واحدة.
- ترسل الاجابات في موعد اقصاه الساعة الواحدة ظهرا من يوم الاحد الموافق ٢١ /٧/ ٢٠١٦ على العنوان التالي: محافظة العاصمة – ص.ب: ٢٨٤٨٣ – الرمز البريدي ١٣١٤٥ – الكويت (المسابقة الثقافية) أو تسلم بمحافظة العاصمة يدويا – قصر نايف – (للاستفسار الاتصال على ٥٥٢٧٢١٥٩)
- يجرى السحب لتحديد الفائزين بحضور مندوبي وزارتي التجارة والصناعة والداخلية.
- محافظة العاصمة هي المسئولة عن اعداد الاسئلة ومضمونها وفرز الكوبونات وتحديد الفائزين عن طريق السحب وتسليم الجوائز للفائزين.
- للاستفسار الاتصال على ٩٨٠٧٧٧٦٣

@Capitalgovkwt

متابعة نيابية

متابعة حكومية